الانقلاب الذاتي وبدأ مفاوضات السلام في غواتيمالا، وموقف الولايات المتحدة منها (١٩٩٠ – ١٩٩٦)

رؤى صبري جبر

أ.م.د. لطفي جميل محمد

جامعة ميسان / كلية التربية

المقدمة :

يعد دراستنا المتواضعة لتاريخ غواتيمالا وما شهدته هذه الدولة من أحداث في أغلبها كان دموياً، تحت ذريعة محاربة المدّ الشيوعي فيها وفي أميركا اللاتينية، والمشكلة الأكبر، كانت سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه بلدان اميركا اللاتينية بشكل عام مبنية على التدخل المباشر السياسي منه والعسكري من اجل فرض سيطرتها على تلك الدول من الناحية الاقتصادية، لذا اطاحت الولايات المتحدة بالحكومات القوية ودعمت الديكتاتوريات الضعيفة بقصد المحافظة على مصالحها الاقتصادية ونفوذها في أميركا اللاتينية وغواتيمالا على وجه التحديد. اذ اتسمت مدة حكم الرئيس افراين ريوس مونت بانها اكثر السنوات دموية ووحشية خلال الحرب الاهلية في غواتيمالا ١٩٦٠– ١٩٩٦ لما شهدته البلاد من حالات قتل جماعي واختفاء قسري وتعذيب وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الجرائم موقف المتفرج بل كانت من الداعمين لمثل هذه الجرائم بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في هذا البلد.

اسفرت انتخابات عام ١٩٨٦، عن انتخاب المدني الديمقراطي المسيحي، فينيسيو سيريزو، اثبتت رحلة الديمقراطية في غواتيمالا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠، مدى ضعفها وفساد نظامها السياسي، فضلاً عن التحديات الكبيرة التي واجهت هذا التحول في السنوات التالية، اذ واجهت اول حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً منذ عشرين عاماً، محاولتين انقلابيتين بقيادة الجيش في اطار نزاع مسلح داخلي استمر لمدة ثلاثة عقود، رغم فشل الجيش في الاطاحة بحكومة سيريزو، الا ان الاخير أُجبر على التنازل عن جزء كبير من سلطته لصالح الجيش كثمن لبقائه في منصبه، في هذه السنوات شنت القيادة العسكرية العليا وفرق الموت اليمينية عدة حملات عسكرية ضد الاتحاد الثوري الغواتيمالي (URNG) والسكان المدنيين المشاركين في المقاومة، ونُفذت عدة اغتيالات سياسية. لم يكن المناخ ملائماً تماماً للديمقراطية، ولم يسمح النظام السياسي في المشاركة السياسية لجميع الحركات السياسية [١].

بعد عامين من ولاية سيريزو، عاش الغواتيماليين في حالة من الرعب مماثلة لسنوات الارهاب خلال رئاسات جارسيا وريوس مونت وميخيا فيكتورس. وبحلول اواخر عام ١٩٨٩ تفاقمت الازمة الاقتصادية ووضعت حكومة سيريزو عبء الازمة على عاتق الفقراء والطبقة الوسطى عندما وضعت اجراءات التقشف النيوليبرالي، مما يضمن فعلياً اندلاع احتجاجات جديدة في الاشهر والسنوات المقبلة حتى قيل ((ان سيريزو كان يجلس على برميل بارود خطير))، كان المستفيد الرئيسي من برامج التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي هي البنوك والبرجوازية. رغم فشل هذه الاجراءات وعدم تحقق اهدافها، اذ بلغ التضخم (٨٣%) وفقاً لبنك غواتيمالا وهو اعلى معدل في تاريخ غواتيمالا، وبالتالي ادت الى زيادة جرائم العنف المرتكبة من قبل الجيش الغواتيمالي وفرق الموت اليمينية [٢].

تغيرت العلاقة بين الولايات المتحدة وغواتيمالا في بعض الجوانب المهمة خلال المرحلة الاخيرة من الحرب الاهلية، والتي بدأت في اواخر الثمانينيات. اذ انتهت في ذلك الوقت الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وخلف الرئيس ريغان في منصبه نائبه جورج هربرت والكر بوش George H. W. Bush[٣] مع انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة في اعادة تقييم سياساتها مع عدد من الدول وكانت غواتيمالا واحدة من هذه البلدان التي خضعت لعملية اعادة التقييم ، لان انهيار الاتحاد السوفيتي جعل من المستحيل ان تستمر الولايات المتحدة في الادعاء بأن الحرب الاهلية في غواتيمالا مرتبطة تكتيكياً بذلك النظام الشيوعي، وهذا الحقيقة دفعت الرئيس بوش الى التوقف عن تجريف مشاكل حقوق الانسان في غواتيمالا، اضافة الى ضغوط الميزانية، وضغوط منظمات حقوق الانسان الجديدة بما فيها المنظمات الدينية والكونغرس داخل الولايات المتحدة. وعلى الصعيد الدولي والرغبة في اخراج امريكا الوسطى ((من جدول الاعمال)) وتصعيد الضغط السياسي على كوبا من خلال عزلها باعتبارها الدولة الوحيدة ((المنتهك لحقوق الانسان)) في نصف الكرة الغربي، لذلك حسنت ادارة بوش تقاريرها عن حقوق الانسان في غواتيمالا، وامتنعت عن المساعدات العسكرية لغواتيمالا، وصوتت للمرة الاولى لترقية غواتيمالا الى وضع مقرر خاص في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، ودخلت الولايات المتحدة فيما بعد كعضو في مجموعة الاصدقاء لدفع تقدم السلام في غواتيمالا [٤].

بحلول اواخر الثمانينيات من القرن العشرين دخلت بلدان امريكا الوسطى في شكل من اشكال مفاوضات السلام من خلال اتفاقيات إسكويبولاس Esquipulaa[٥] في غواتيمالا في عام ١٩٨٧ برعاية الرئيس السابق لكوستاريكا، اوسكار ارياس Oscar Arias الذي فاز بجائزة نوبل للسلام لجهوده. ومهدت الاتفاقيات الطريق لتسوية تفاوضية في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا، وتشكيل لجان المصالحة الوطنية، المكونة من مواطنين بارزين ومؤسسات المجتمع المدني في كل من هذه البلدان الثلاثة كجزء من اتفاقيات السلام[٦].

تم وضع الخطوات الاولى للمفاوضات بين الحكومة والاتحاد الثوري (URNG) لوضع حلٍّ سياسيٍّ للحرب الاهلية، كان كلا الطرفين متحمسين لبدء العملية، والتي عقد اجتماعها الاول خارج غواتيمالا في

مدريد في عام ١٩٨٧، بين الاتحاد الثوري وممثلون مختلفون من المجتمع المدني، وتم انشاء حوار وطني داخل البلاد، الا ان عملية المفاوضات لم تستمر بسبب التناقض الكبير بين الطرفين، اذ اراد الاتحاد الثوري ادراج مسألة الاصلاحات الهيكلية في جدول الاعمال، بينما صرحت الحكومة ان ما سيتم مناقشته سيكون فقط القاء السلاح واعادة دمج المتمردين في الحياة المدنية، وترك القضايا الاخرى. استمرت الخلافات وصارت حادة لدرجة انه حدثت محاولتين للانقلاب ضد الرئيس سيريزو في إيار ١٩٨٨ و نيسان ١٩٨٩ من قبل الجيش والاحزاب اليمينية بسبب رفض بعض الضباط لمفاوضات السلام وصرحوا ((ليس من الضروري بدء المفاوضات مع المتمردين، لان هذا يجبرنا على الاعتراف بثقل سياسي لم يكن مدعوماً بالقوة العسكرية))[٧].

وفي عام ١٩٩٠، استؤنفت المفاوضات بين الحكومة الاتحاد الثوري الوطني URNG، وانعقد الاجتماع الاول في أوسلو في النرويج مما اسفر عن ((الاتفاقية الاساسية للسلام بالوسائل السلمية)) وسميت هذا الاتفاقيات بـ ((اتفاقية أوسلو)) والتي سمحت بإنشاء لجنة المصالحة الوطنية National Reconciliation Commission (CNR)[٨](١٩٩٠-١٩٩٤)، عزز الاتحاد الثوري URNG وبشكل دائم استراتيجية سياسية دبلوماسية على المستوى الدولي للإعلان عن الوضع في غواتيمالا، اذ اتصل URNG بالعديد من الجهات الفاعلة الدولية مثل الكنائس والاكاديميين والصحفيين وغيرهم لإقامة حوار يتوج باتفاقيات لإنهاء النزاع المسلح، ساهمت اتفاقيات أوسلو في ارساء الارضية لمحادثات السلام بين الطرفين الرئيسيين اي الاتفاق على فكرة التسوية السياسية للصراع ووضع جدول الاعمال، الا ان الخلاف بين الجماعات المهيمنة في غواتيمالا (القطاع الخاص والقوات المسلحة الغواتيمالية) ادى الى توقف المفاوضات لمدة ثلاث سنوات تقريباً، وتم استئناف المفاوضات التي بدأت وكأنها ميتة في عام ١٩٩٣- ١٩٩٤[٩].

وسط تفاقم الازمة الاقتصادية وتزايد العنف السياسي، اعد الغواتيماليون لانتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩٠، لم يكن مرشح واحدم من الوسط اليساري بين المرشحين، ولا اي مناقشة لمشاكل غواتيمالا المتفاقمة، تفاقمت التوترات المصاحبة للعملية الانتخابية مما ادى الى اعمال عنف جديدة بما في ذلك اغتيال المرشحين[١٠].

وثقت جرائم حقوق الانسان خلال هذه المدة (٢٠٤) حالة قتل خارج نطاق القضاء و (١٠٥) حالة اختفاء في الاشهر السته الاولى من عام ١٩٩٠. ومن بين جرائم القتل الـ(٢٠٤) وقع معظمها في المناطق الداخلية وكان معظم الضحايا من الهنود الفلاحين. نُسبت معظم عمليات القتل الى الجيش، وبحسب تقارير منظمات حقوق الانسان من المحتمل ان (٥٠%) على الاقل من عمليات القتل ارتكبها الجيش او اشخاص يحميهم الجيش[١١].

خير دليل على اخفاقات سيريزو هو مذبحة سانتياغو، اتيتلان Santiago, Atitlan في ليلة ٢ كانون الاول ١٩٩٠، عندما فتحت قوات الامن النار على الاف الفلاحين الهنود الذين كانوا يحتجون سلمياً على

الانتهاكات التي ارتكبها افراد الجيش، وقتلت نيران الجيش ١٤فلاحاً، وجرحت ١٩فلاحاً، العديد منهم من الاطفال. وخلال ساعات من المجزرة وقع (١٥٠٠٠) من سكان القرية الغاضبين على لائحة تطالب بانسحاب ثكنة الجيش من القرية ومعاقبة المسؤولين عن المجزرة[١٢].

مع قرب نهاية ولاية سيريزو، تم تشكيل حزبين سياسيين لعبا دوراً مهماً في انتخابات عام ١٩٩٠، اذ تم تسجيل حزب التقدم الوطني Partido de Aranzada Nacional (PAN)[١٣]، والجبهة الجمهورية الغواتيمالية Frente Republicano Guatemalteco (FRG)[١٤] كأحزاب سياسية، مما ادى الى ظهور الجيل الثاني من الاحزاب الانتقالية وبداية تراجع الاحزاب التي هيمنت في الجيل الاول (MLN, UCN, DCG)، الاول حزب مدني تأسس كلجنة مدنية بدعم من قطاع منتجي السكر، اما الحزب الثاني اسسه رئيس غواتيمالا السابق الجنرال افراين ريوس مونت لدعمه في الانتخابات الجديدة، الا انه مُنع من الترشيح للرئاسة من قبل الدستور الجديد لمشاركته في انقلاب عسكري سابق[١٥]

كذلك برزت حركة العمل التضامني[١٦] Movimiento de Accion Solidaria (MAS) والتي تشكلت بعد انتخابات عام ١٩٨٥ عن مرشحها خورخي سيرانو الياس Jorge Serrano Elias[١٧] الذي شغل منصب رئاسة المجلس الاستشاري في حكومة الجنرال افراين ريوس مونت، وهو احد المناصب الرئيسة لذلك النظام، وعُرف بسياسة قمعية جامحة، منها المذابح ضد الفلاحين والسكان الاصليين من خلال العمليات العسكرية للأرض المحروقة، الدوريات المدنية، والقرى النموذجية، المحاكم الخاصة. خلال حملته الانتخابية استغل سيرانو قيادته لوفد لجنة المصالحة الوطنية، والذي اتفق من خلاله مع الاتحاد السوفيتي لبدء الطريق الى المفاوضات السياسية لإنهاء الحرب الداخلية[١٨].شارك في انتخابات عام ١٩٩٠ حوالي (٣٥%) فقط من الناخبين المؤهلين الذين ادلوا بأصواتهم الصحيحة، كانت نسبة المشاركة اقل مما كانت عليه في انتخابات عام ١٩٨٥ والتي شارك فيها حوالي ٦٩% من الناخبين المسجلين. اذ لم يُجبر المواطنين على التصويت، ولم تعتبر الانتخابات مهمة تاريخياً مثل انتخابات عام ١٩٨٥ التي ادت الى الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني، بينما يتكهن البعض بأن الاقبال المنخفض في انتخابات تشرين الثاني كان بسبب عدم وجود نقاش عميق بشأن مشاكل وقضايا وازمات غواتيمالا الاقتصادية والسياسية وصعوبة التمييز بين المرشحين الرئيسيين لانتخابات عام ١٩٩٠ و١٩٩١، كذلك دور مقاتلي الاتحاد الثوري الغواتيمالي URNG الذين حثوا على عدم التصويت، ووزعت منشورات واعلانات بصفحات كاملة في الصحف الرئيسية في البلاد، وفي بيان نُشر في ٨ تشرين الثاني بعنوان (هذه الانتخابات ليست الحل)، في مجتمع تخضع فيه الحكومة المدنية والدولة للسيطرة العسكرية، لا يمكن ان تكون هذه الانتخابات ونتائجها تعبيراً عن ارادة الشعب الحي ولا وسيلة ديمقراطية لحل المشاكل الجادة والملحة للشعب بشكل عام"[١٩].

على الرغم من المنافسة القوية بين مرشحي حزبي UCN اليميني، وحزب MAS الليبرالي، اعطت انتخابات كانون الثاني لعام ١٩٩١ نصراً حاسماً لسيرانو عن حزب MAS بنسبة ٦٥% مقابل ٣٠% لمرشح حزب UCN. اذ استفاد سيرانو من دعم الديمقراطيين المسيحيين و كذلك مؤيدي ريوس مونت وحزب

PAN والانجيليين. كان سيرانو بروتستانتي انجيلي يخدم نخبة رجال الاعمال، متبعاً العقيدة الاقتصادية النيوليبرالية [٢٠] .

شكل سيرانو حكومة ضعيفة بشكل ملحوظ واقل مناورة في مواجهة الجيش والبرجوازية، لعب فيها الفساد دوراً حاسماً، ولم ينفذ مشاريع او اعمال لحل مشاكل البلاد الداخلية، وقام مرة اخرى بتعزيز الجيش الذي وصفه سيرانو بأنه اداة حفظ السلام في البلاد، كذلك لم تبعث هذه الانتخابات اماالاً واسعة لمزيد من الديمقراطية او الاصلاح الاجتماعي، مع تصاعد العنف واستمرار تدهور الاقتصاد، خاصة بالنسبة للطبقات العاملة [٢١].

اتبع سيرانو الديماغوجية للتكيف النيوليبرالي الصريح والذي ادى الى تسريح العمال وازدياد التقشف للأغلبية البالغة ٨٧% وكانت سياسته تجاه الاضطرابات العمالية قمعية بشكل علني، وكان سيرانو يتعرض لضغوط من جهات داخلية وخارجية لاتخاذ مبادرات بشان المفاوضات مع الاتحاد الثوري URNG[٢٢].

في اواخر عام ١٩٩٢، استؤنفت مفاوضات السلام في ظل ولاية سيرانو، اذ وقعت سلسلة من الاحداث الرئيسية والتي غيرت ميزان القوى لصالح المؤيدين لمفاوضات السلام منها، الضغوط الدولية وخاصة بعد توقيع اتفاقيات السلام السلفادوريه في عام ١٩٩٢، وعلى المستوى المحلي برزت الكثير من التوترات داخل الحكومة، بين الجهات المدنية والجيش والقطاع الخاص. اتخذ الرئيس سيرانو القرار الرئيسي بقبول وساطة الامم المتحدة وبعثات التحقيق، واضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الدولية في مفاوضات السلام[٢٣].

في عام ١٩٩٣، نشب صراع داخل الحكومة والكونغرس والقطاعات الخاصة الكبيرة المهتمة بالعمليات الاستثمارية الكبيرة والتي لها نفوذ داخل الكونغرس بشأن عملية خصخصة والسيطرة لبيع سندات المعهد الوطني للكهرباء Instituto Nacional De Electrificacion (INDE) وشركة توليد الكهرباء. وفي هذا السياق بلغ الفساد ذروته ودفع سيرانو في ٢٥ أيار ١٩٩٣ الى تنفيذ محاولة انقلاب ذاتي[٢٤] اذ اصدر سيرانو مرسوماً بحل الكونغرس والسلطة القضائية والغاء ٤٦ مادة من الدستور، واعلن عن تشكيل جمعية تأسيسية، في محاولة لإعادة السلطة الدكتاتورية بحجة فشل المؤسسات الديمقراطية. عارضت جميع الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، واعلنت المحكمة الانتخابية العليا (المحكمة الدستورية) ان افعال الرئيس سيرانو باطلة[٢٥].

ادعى سيرانو ان اسباب الانقلاب، هي تطهير عصابات المافيا التي ترسخت في بعض هياكل الدولة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد وتحديث الهيكل القانوني. كانت الحجج غير مقنعة كون سيرانو اساس الفساد الرئيسي كمدعي عليه في هذه العملية الانقلابية، كذلك وقف سيرانو الى جاني الجيش دون اعتبار الى ان ذلك سيكلفه سقوطه بانقلاب الجيش عليه. وصف المجتمع المدني عملية الانقلاب الذاتي بأنها ((استراتيجية للجيش بهدف فرض عملية الخصخصة وشل مفاوضات السلام، والقضاء على الحركات النقابية

والشعبية)). اما المحللون فقد بينوا اسباب الانقلاب هي ((محاولة الجيش للتخلص من الاتهامات التي وجهت اليه بانتهاك حقوق الانسان وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفشل الخطة العسكرية لمحاربة التمرد))[٢٦].

ونتيجة الضغط الوطني والدولي، وبقرار المحكمة الدستورية بعدم شرعية افعال سيرانو، رشح الكونغرس في ٦ حزيران راميرو دي ليون كاربيو المعني بحقوق الانسان، Ramiro De Leon Carpio [٢٧] رئيساً مؤقتاً لما تبقى من ولاية سيرانو بعد نفي الاخير الى بنما في ١ حزيران ١٩٩٣[٢٨] عندما تولى ليون كاربيو الرئاسة في عام ١٩٩٣، قام بتعزيز الديمقراطية في غواتيمالا، وتفكيك بعض برامج مكافحة التمرد التي وضعها الجيش في اوائل الثمانينيات، وسن ليون كاربيو مرسوماً بإلغاء التجنيد الاجباري. وفي عام ١٩٩٤ تقرر حل لجنة المصالحة الوطنية CNR، وتغيير خطة التفاوض بمساعدة جمعية المجتمع المدني Civil Society Assembly (ASC)[٢٩] والمجتمع الدولي[٣٠] المكون من مجموعة الدول الاصدقاء (فنزويلا وكولومبيا واسبانيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة)، كانت غواتيمالا الدولة الوحيدة في امريكا الوسطى لاتزال تشهد صراعاً داخلياً في ذلك الوقت، وطالبت الاطراف الامم المتحدة تغيير دورها من مراقب الى وسيط في عملية المفاوضات، ادى الضغط على الحكومة والمقاتلين من قبل هاتين الجماعتين الى احراز تقدم كبير في مفاوضات السلام وشمل دعوة للأمم المتحدة للتحرك بحرية حول البلاد والتحقق من الامتثال لاتفاقيات السلام في غواتيمالا. وتضمن التحقق انتشاراً اقليمياً على المستوى الوطني مع افراد مدنيين دوليين وافراد شرطة وعسكريين، فضلاً عن موظفين وطنيين من مختلف التخصصات، وقد اطلق عليها اسم بعثة الامم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (MINUGUA) وتشكيل لجنة التوضيح التاريخي Comision para el Esclarecimiento Historico (CEH)[٣١] خلال اتفاقيات أوسلو والتي ستكون بمثابة لجنة الحقيقة لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في الحرب الاهلية[٣٢]. بدأت عملية ((عزل وتطهير)) او تهجير الطبقة السياسية التي هيمنت على غواتيمالا منذ السبعينيات والتي كانت معارضة لمفاوضات السلام، لفسح المجال امام قيادة جديدة في البلاد[٣٣].

اصدرت بعثة الامم المتحدة MINUGUA العديد من التقارير الموضوعية بشان اتفاقيات السلام، والتي كانت بمثابة مصدر التأثير على الحكومة والاحزاب السياسية والمجتمع بشكل عام حول الامتثال للاتفاقيات. ان مشاركة الامم المتحدة اعطت عملية المفاوضات الاعتراف والشرعية الدولية، وولدت ثقة بين الطرفين كمنظمة محايدة وغير متحيزة توفر الخبرة والقدرة الفنية والسياسية، وكانت المنظمة الوحيدة القادرة على تنفيذ انتشار على المستوى الوطني[٣٤].

كانت مشاركة الاحزاب السياسي في مفاوضات السلام ذات طابع محدود وهامشي، اذ تم تقليص دورها بشكل رسمي خلال الاتفاق الذي وقعوا عليه في عام ١٩٩٥ في جزيرة كونتادورا Isla Contadora في بنما، وهناك التزموا تحت رعاية برلمان امريكا الوسطى بارلاسين Parlacen، بحضور أجندة السلام لتعزيز الاصلاح الدستوري وتكييفه مع ظروف توقيع اتفاقيات السلام، وتسهيل ادخال URNG في الحياة السياسية،

ولعل المشاركة المنخفضة للأحزاب السياسية في عملية التفاوض تفسر قلة اهتمام هذه الاحزاب والطبقة السياسية باتفاقيات السلام، على وفق ذلك، تضمن الاصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤ عناصر اساسية منها: تخفيض ولاية الرئيس ونائبه من خمس الى اربع سنوات، تقليص عدد النواب في كونغرس الجمهورية بمقدار (١١٨) الى (٨٠) الغاء انتخابات التجديد النصفي للهيئات البلدية، الغاء سلطة حكام المقاطعات والغاء التمويل، الغاء الائتمان الممنوح من بنك غواتيمالا الى الهيئات الحكومية، منع الكونغرس من اعداد قوائم المرشحين من الاحزاب لمناصب الدولة وحصر عمل الكونغرس على الموافقة على المرشحين، المرونة في الموافقة على الميزانية وتعديلها وتنفيذها من قبل الكونغرس (بدلاً من التركيز على الدعاية والاشراف)، ومسائل اخرى مثل انهاء مدة النواب والقضاة، والمحاكمة الاولية لقضاة المحاكم الدستورية وغيرهم. من الجدير بالذكر ان هذه الاصلاحات اضعفت النظام الحزبي في غواتيمالا[٣٥].

عقد سلسلة من الاتفاقيات الرئيسية في ١٩٩٤– ١٩٩٥ منها: الاتفاقية الإطارية لاستئناف المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الغواتيمالي URNG (١٠ كانون الثاني ١٩٩٤)، والاتفاق على جدول زمني للمفاوضات حول سلام وطيد ودائم في غواتيمالا (٢٩ اذار ١٩٩٤)، الاتفاقية الشاملة لحقوق الانسان (٢٩ اذار ١٩٩٤)، اتفاقية اعاده توطين المجتمعات السكانية التي شردتها القوات المسلحة في الصراع (١٧ حزيران ١٩٩٤)، الاتفاق على انشاء لجنة توضيح انتهاكات واعمال العنف السابقة التي تسببت في معاناة السكان الغواتيمالي (٢٣ حزيران ١٩٩٤)، اتفاقية الاعتراف بهوية وحقوق الشعوب الاصلية (٣١ اذار ١٩٩٥)[٣٦].

نصت اتفاقية اعادة توطين المجتمعات السكانية نتيجة القمع الحكومي والعسكري الذي تسبب في نزوح الالف الاشخاص داخلياً وخارجياً. هناك ما يقدر بمليون نازح داخلي وحوالي (١٠٠٠٠٠) لاجئ في المكسيك، على انشاء منظمة اجتماعية ومجتمعية، سميت المجتمعات السكانية في المقاومة Comunidades de Poblacion en Resistencia (CPR)، لتنظيم الاشخاص الذين نزحوا لتجنب تعرضهم للذبح. وتهدف الاتفاقية الى تنظيم واعادة توطين هؤلاء السكان واللاجئين من المكسيك، ومعالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن النزوح الجماعي. وتناولت الاتفاقية، التعبئة، واماكن التوطين، وشراء الاراضي، وتنظيمهم في تعاونيات والمشاريع المنتجة[٣٧].

اما اتفاقية الاعتراف بالشعوب الاصلية والمنعقدة في ٣١ اذار ١٩٩٥، فتعدٌ اتفاقية تاريخية لأنها اعترفت بغواتيمالا دولة متعددة الثقافات واللغات والاعراق، وقرت حقوق الشعوب الاصلية، ولغاتهم، والحقوق الثقافية، والحق في تمليك الاراضي، وتحريم التمييز، واشارت الاتفاقية الى القيام بإصلاحات دستورية لتعزيز هذه الحقوق وتنص الاتفاقية على ما يلي ((الاعتراف بهوية الشعوب الاصلية امر اساسي لبناء الوحدة الوطنية على اساس احترام وممارسة الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والروحية لجميع الغواتيماليين. هوية شعب المايا معترف بها، كذلك هوية شعبي غاريفونا وزينكا في اطار وحدة الامة الغواتيمالية، وتتعهد

الحكومة بالترويج امام كونغرس الجمهورية لإصلاح الدستور السياسي لغواتيمالا بهذا المعنى هي اتفاقية هوية وحقوق السكان الاصليين)[٣٨].

استمر العنف في غواتيمالا خلال مفاوضات السلام في ظل حكومة راميرو دي ليون، وارتفاع عدد الاشخاص الذين تم اغتيالهم او خطفهم او تهديدهم، ووقعت اعتداءات على قيادات ونشطاء ومقرات التنظيمات الشعبية، كذلك استمرار سيطرة الجيش، ناهيك عن الاوضاع الاقتصادية الحرجة، وارتفاع المجازر والاعدامات القسرية خارج نطاق القانون، مع الافلات من العقاب، والافتقار الى التحقيق، اضافة الى استمرار النزاع المسلح الداخلي[٣٩].

في هذا المناخ السياسي الجديد تم تنظيم الانتخابات لعام ١٩٩٥، وشاركت مجموعة يسارية في العملية السياسية وهي الجبهة الديمقراطية الجديدة لغواتيمالا Front Democratic for New Guatemala (FDNG) [٤٠] وهو حزب تم انشاؤه قبل الانتخابات بمدة وجيزة من قبل المنظمات الشعبية والمجتمع المدني، بالمعنى الواسع من قبل الشخصيات القريبة من الاتحاد الثوري URNG، شكلت هذه الخطوة اتساعاً للطيف السياسي القانوني بعد ضمان مشاركة قوة سياسية يسارية، وهذا لم يحدث منذ عام ١٩٥٠. اي لمدة ٤٥ عاماً، مع تقدم في عملية مفاوضات السلام [٤١].

وشارك في انتخابات عام ١٩٩٥(٢٣) حزباً سياسياً و (١٩) مرشحاً مستقلاً للرئاسة، اضافة الى مشاركة تحالف DCG– UCN– PSD وهو ائتلاف يمثل بداية اختفاء الجيل الاول من الاحزاب الانتقالية، وايضاً شارك الحزبان المهيمنان (FRG و PAN). انتهت الانتخابات بفوز الفارو ارزو انريكي يريجويين Alvaro Enrique Arzu Yrigoyen[٤٢] مرشح حزب PAN، الذي حصل على (٣٠) الف صوت[٤٣].

خلال حكومة الفارو ارزور توجت بالنجاح المفاوضات الخاصة باتفاقيات السلام الدائم بين الحكومة والجيش والاتحاد الثوري URNG في ٢٩ كانون الاول ١٩٩٦[٤٤].

كانت الاتفاقيات النهائية ذات طبيعة موضوعية بما في ذلك الاحكام الرئيسة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي (الاتفاقيات الاكثر صعوبة من منظور القطاع الخاص)، وعمليات لتسريح ونزع السلاح (اصعب اتفاق من منظور القوات المسلحة)، ودمج URNG ككيان سياسي شرعي ووقف اطلاق النار بشكل نهائي، وشملت اتفاقيات عام ١٩٩٦ اتفاقيات كثيرة منها: اتفاقية الجوانب الاجتماعية– الاقتصادية والوضع الزراعي (٦ أيار ١٩٩٦)، واتفاقية نزع السلاح وتعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي في (١٩ أيلول ١٩٩٦)، والاتفاق على وقف اطلاق النار النهائي في (٤ كانون الاول ١٩٩٦)، اتفاقية الاصلاح الدستوري والنظام الانتخابي (٧ كانون الاول ١٩٩٦)، والاتفاق على اساس التكامل القانوني للاتحاد الثوري الوطني (١٢ كانون الاول ١٩٩٦)، الاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ والامتثال والتحقق لاتفاقيات السلام (٢٩ كانون الاول ١٩٩٦)، واخيراً اتفاقية سلام وطيد ودائم (٢٩ كانون الاول ١٩٩٦)[٤٥].

نصت اتفاقية نزع السلاح على اجراءات استراتيجية للانتقال من دولة سلطوية وعسكرية الى مجتمع ديمقراطي، وخضوع القوة العسكرية للسلطة المدنية، وتجريد المجتمع من السلاح، وشكل هذا الاتفاق مؤسسات مدنية لتتولى مسؤولية الامن في البلاد الذي كان حتى ذلك الوقت في ايدي الجيش. وشُكلت الشرطة المدنية الوطنية Policia Nacional Civil (PNC)، وسكرتارية التحليل الاستراتيجية Secretaria de Analisis Estrategica (SAE)، وأمانة الشؤون الإدارية والأمنية لرئاسة الجمهورية Secretaria Asuntos Administrativos y de Seguridad (SAAS)، ومديرية المخابرات المدنية Direccion de Inteligencia Civil (DIGICI) وشملت الاتفاقية مجموعة احكام تتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي شملت السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما اكد الاتفاق على الحاجة الى اصلاح الوظائف الامنية للدولة. والغي اتفاق نزع سلاح المؤسسات العسكرية التي ليس لها وظائف ضمن الاطار الديمقراطي مثل الدوريات المدنية (PACS)، وقيادة الاركان الرئاسية العامة Estado Mayor Presidencial (EMP)، التي كانت تدير فرق الموت والمسؤولة عن حالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء، والغاء التجنيد الاجباري وصار بديل مدني للخدمة العسكرية، وتقليص عدد الجيش الى ٣٠ الف جندي، وتسريح ٨٦ الف مفوض في جميع انحاء البلاد وحصر دوره في الدفاع الخارجي، وتعزيز الطبيعة المدنية لقوات الشرطة، واصلاح قانون العقوبات وتنظيم القوات الامنية الخاصة[٤٦]

ونتيجة الضغط الدولي وافق الجيش على الاتفاق رغم انه دعا الى تسريح الضباط المتهمين بانتهاك حقوق الانسان، لكن التنفيذ الفعلي لبنود الاتفاقية، بما في ذلك اقالة الضباط العسكريين استغرق عدة سنوات اخرى، لكن العنف السياسي والاجرامي لا يزال يعصف بالبلد[٤٧].

الخاتمة

أن تاريخ غواتيمالا من التواريخ الدموية، وأشد ما تميزت به تلك الدموية، أنها كان لها غطاء إقليميا ودوليا، حتى أن الأمم المتحد ومنظماتها الخاصة بحقوق الإنسان لم يكن لها أثر على ردع تلك السياسات الدموية والمنافية لمبادئ حقوق الإنسان، وبلا شك، أن الولايات المتحدة الأميركية متهمة في التغطية على تلك الجرائم. والدليل على ذلك وعلى الرغم من حجم تلك الجرائم لم نجد عبر دراستنا لتاريخ غواتيمالا، أن أي منظمة دولية مختصة وعلى وجه التحديد محكمة العدل الدولية، سبق لها وأن أي أحد ممن حكم تلك الدولة واتهمت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ومن اللافت للنظر أيضاً أن تساهل الولايات المتحدة الاميركية مع المهاجريين الغواتيماليين غير الشرعيين في بعض الاوقات كان لحاجة الولايات المتحدة للأيد العاملة، اذ استقر العديد من هؤلاء في كاليفورينا ولوس اَنجلس وبعد استقرارهم في المناطق المذكورة انظم العديد منهم الى شبكات العصابات الواسعة في لوس انجلس. بحيث تصاعد عدد العصابات بسرعة في لوس انجلس خلال اواخر الثمانينات واوائل التسعينات. وفي عام ١٩٩٢ ابان مفاوضات السلام في غواتيمالا تبنت ولاية كاليفورينا سياسات وقوانين صارمة لمكافحة العصابات بعد ان ارتفعت معدلات القتل في لوس انجلس الى اكثر من ١٠٠ جريمة في السنة، فضلا عن جرائم السرقة وقطع الطرق، فأصدرت قانون يقضي بترحيل المجرمين الاجانب، وبحلول عام ١٩٩٦ تم ترحيل ما يقرب من ٣٦٠٠ شخص من افراد العصابات الى غواتيمالا وكانت نتيجة عمليات الترحيل هذه دخول العصابات الى غواتيمالا وسرعان ما قامت هذه العصابات بتسليح نفسها وشكلت شبكات عصابات دولية مع السلفادور وهندوراس بعد ترحيل ما يقرب ٣٠٠٠٠٠ الف مجرم من تلك البلدان. واجهت غواتيمالا اوضاعا مماثلة لما كانت عليه في الثمانينات وصار تأثير العصابات واضحاً في غواتيمالا حتى عقد معاهدات السلام، اذ ارتفعت اعداد الوفيات بسبب تعاطي المخدرات، ولم يقتصر عمل العصابات الجديدة على الانشطة غير المشروعة، وانما تعدى ذلك ليشمل الابتزاز والسرقة والقتل والاتجار بالأعضاء البشرية.

وعلى الصعيد ذاته، ارتبطت تجارة المخدرات بالسياسة الغواتيمالية، ذلك نتيجة لانعدام الامن وهشاشة النظام العام للدولة وارتباط بعض مسؤولي الحكومة بتجارة المخدرات اذا مول الاتجار بالمخدرات (رؤساء البلديات والنواب) فضلاً عن الضباط العسكريين وعملاء مكافحة التجسس CIACS ومسؤولون رفيعي المستوى، وبالتالي تشكلت شبكات اجرامية لها صلات دولية تدعمها وتمولها، الامر الذي جعل من غواتيمالا حلقة وصل استراتيجية للوصول الى اسواق المخدرات الكبير في الولايات المتحدة، حتى يذكر أن ٩ بالمئة من الكوكا كأين المستهلك في الولايات المتحدة ينقل عبر غواتيمالا.

على وفق ما تقدم، لاشك أن تاريخ غواتيمالا من التواريخ الدموية، وأشد ما تميزت به تلك الدموية، أنها كان لها غطاء إقليميا ودوليا، حتى أن الأمم المتحد ومنظماتها الخاصة بحقوق الإنسان لم يكن لها أثر على ردع تلك السياسات الدموية والمنافية لمبادئ حقوق الإنسان، وبلا شك، أن الولايات المتحدة الأميركية متهمة في التغطية على تلك الجرائم. والدليل على ذلك وعلى الرغم من حجم تلك الجرائم لم نجد عبر دراستنا لتاريخ غواتيمالا، أن أي منظمة دولية مختصة وعلى وجه التحديد محكمة العدل الدولية، سبق لها وأن أي أحد ممن حكم تلك الدولة واتهمت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

المصادر والمراجع

(١) Ricardo Saenz de Tejada, Elecciones, Participacion Politica y Puebli maya en Guatemala, Instituto de Gereencia Politica, Guatemala, 2005, P. 147.

(٢) Maria Baidwin, Op. Cit, P. 85; Kyle Longley, Op. Cit., P. 221.

(٣) جورج بوش الاب: هو الرئيس الحادي والاربعون للولايات المتحدة الامريكية (١٩٨٩– ١٩٩٣) ولد جورج بوش في ١٢ حزيران ١٩٢٤، في ميلتون، ماساتشوستس Milton, Massachusetts، من عائلة ثرية، تخرج من جامعة ييل حاصلاً على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد الوطني. دخل جورج بوش مجال السياسة في الخمسينات وصار في عام ١٩٧١ ممثلاً لأمريكا في الامم المتحدة، ورئيساً للهيئة الوطنية في الحزب الجمهوري عام ١٩٧٣ وفي اواخر عام ١٩٧٥ مدير وكالة المخابرات المركزية. كان مرشحاً غير ناجحاً لانتخابات عام ١٩٨٠ الرئاسية عن الحزب الجمهوري، ولكن تم اختياره لمنصب نائب الرئيس في عام ١٩٨١، وانتخب بوش رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ وتولى منصبه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩. تزامنت ادارة بوش مع احداث عالمية كثيرة، منها انهيار الشيوعية في اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي واعادة توحيد المانيا، والتقى بوش مع الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف وعقد معه اتفاقيات عدة مثل حصر التسليح واتفاقيات تقليل السلاح النووي وغيرها من الاتفاقيات التي مثلت خاتمة رمزية للحرب الباردة. وفي عام ١٩٩١ غزا العراق واحتل الكويت. تراجعت شعبية بوش في العام التالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وهُزم في انتخابات عام ١٩٩٢ امام نظيره كلينتون بنسبة ٣٨% مقابل ٤٣%و من الاصوات المدلى بها. للمزيد ينظر: أودو زاوتر، المصدر السابق، ص٢٩١– ٢٩٧.

(٤) Maria Baidwin, Op. Cit., P. 89; Kyle Longley, Op. Cit., P. 222- 224.

(٥) اتفاقية إسكويبولاس: وهي اتفاقية للسلام عقدت في اب ١٩٨٧ في إسكويبولاس، في غواتيمالا وتعرف ايضاً بـ (سلام امريكا الوسطى)، وهي مبادرة سلام لتسوية الصراعات العسكرية في بلدان امريكا الوسطى، على الرغم من انها لم تشجع التغييرات الهيكلية في الوضع الداخلي لكل بلد، الا انها وضعت اسس التفاوض لأنهاء النزاعات الوطنيةا الاقليمية وتجنب الحرب في المستقبل. من إسكويبولاس بدأ كل بلد من بلدان امريكا الوسطى عملية الحوار والمفاوضات الخاصة به. كانت الاتفاقية الاقليمية هزيمة للاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة ورونالد ريغان في المنطقة، والتي سعت الى غزو نيكاراغوا واضعاف حركات التمرد في غواتيمالا والسلفادور بدعم من حكومات وجيوش امريكا الوسطى. للمزيد ينظر:

Centro de Estudios de Guatemala (CEG), Proceso de pas en Guatemala: un studio de caso sobre la negociacion y el proceso de dialogo nacional en Guatemala, Guatemala, 2016, P. 12.

(٦) The Based Peacebuilding NGO International Alert, Local Business, Local Peace the Peacebuilding potential of the Domestic Private Sector Case study Guatemala, UK, 2006, P. 338.

(٧) Virgilio Alvarez Aragon and other, Op. Cit., P. 381.

(٨) لجنة المصالحة الوطنية CNR: وهي لجنة تشكلت في غواتيمالا في أيلول ١٩٨٧، في ضوء اتفاقيات سكويبولاس، وتتألف لجنة المصالحة الوطنية من ممثلين عن السلطة التنفيذية، ومؤتمر الاساقفة الغواتيمالي (CEG)، والاحزاب السياسية والمواطنين البارزين. تم تظمين المونسينور رودولفو كرئيس للجنة المصالحة الوطنية والسيدة تيري دي زاركو في منصب بارز، وخورخي كاربيو ممثل السلطة التنفيذية ورئيس غواتيمالا خورخي سيرانو الياس عن الاحزاب السياسية ونشات هذه الجنة بهدف تسهيل عملية المفاوضات بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. للمزيد ينظر:
Centro De Estudios De Guatemala, Op. Cit., P. 12.

(٩)Edgar Haroldo V. Morales, La Politica Exterior, Periodo De Gobierno del Lic. Ramiro De Leon Carpio, 1993- 1995, Tesis Presentada a la Honorable Junta Directiva de la Escuela de Ciencia Politica, Universidad de San Carlos de Guatemala, 1999, P. 33; Corinne Caumartin, Op. Cit., P. 43; Centro de Estudios de Guatemala, Op. Cit., P. 13.

(١٠)Kyle Longley, Op. Cit., P. 222.

(١١)Maria Baldwin, Op. Cit., P. 87.

(١٢) Kyle Longley, Op. Cit, P. 221.

(١٣) حزب التقدم الوطني: وهو حزب سياسي تأسس في عام ١٩٨٥، بدأ حزب التقدم الوطني عملة كلجنة للترويج لترشيح الفارو ارزو لمنصب رئيس بلدية غواتيمالا، وصار حزباً في منتصف عام ١٩٨٩، يدير الحزب محترفون محافظون واصدقاء ارزو في العاصمة. للمزيد ينظر: Bruce Babbitt, .
Op. Cit., P. 28

(١٤) الجبهة الجمهورية الغواتيمالية: حزب سياسي تأسس في غواتيمالا في عام ١٩٩٠، من قبل انصار الاصولية البروتستانتية لرئيس غواتيمالا السابق الجنرال افراين ريوس مونت بهدف ترشيحه مرة اخرى في انتخابات عام ١٩٩٠، الا ان استبعاد ترشيح ريوس مونت ادى الى استبعاد قائمة المرشحين الوطنية بالكامل بسبب مشاركته في انقلاب عسكري سابق، لكن سمح لمرشحي الدوائر والبلديات بالمشاركة في الانتخابات العامة. للمزيد ينظر: Ibid, P. 28.

(١٥)Virgilio Alvarez Aragon and other, Op. Cit., P. 329.

(١٧) خورخي سيرانو الياس: وهو رئيس غواتيمالا من ١٤ كانون الثاني ١٩٩١– ١ حزيران ١٩٩٣، ولد سيرانو في مدينة غواتيمالا في ٢٦ نيسان ١٩٤٥، التحق بجامعة سان كارلوس ثم جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. كان سيرانو مسيحياً ومستشاراً بارزاً للجنرال افراين ريوس مونت. شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري الرئاسي للدولة خلال ديكتاتورية ريوس مونت من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٣. كان سيرانو مرشحاً غير ناجح للرئاسة في انتخابات عام ١٩٨٥. صار سيرانو مرشح حركة التضامن في عام ١٩٩٠ والتي انتهت بفوزه وتولي السلطة في ١٤ كانون الثاني ١٩٩١، واجهت حكومة سيرانو اعمال عنف مستمرة من قبل المليشيات اليسارية وفرق الموت اليمينية وتجار

المخدرات، واصلت حكومة سيرانو مفاوضات السلام مع الاتحاد الثوري URNG، لكن لم يتم التوصل الى اتفاق. واجة سيرانو مظاهرات من قبل العمال والطلاب بشأن السياسات الاقتصادية للحكومة. حل سيرانو البرلمان واقام حكماً ديكتاتورياً في ايار ١٩٩٣. ادت المعارضة الواسعة لأفعاله والتهديدات بفرض عقوبات اقتصادية من قبل المجتمع الدولي الى انقلاب عسكري واطاح الجيش بسيرانو في ١ حزيران ١٩٩٣. للمزيد ينظر: Harris M. Lentz, Op. Cit., P. 347.

(١٨) Instituto Interamericano de Derechos Humanos, Democratizacion internal de Partidos Partidos Politicos en Centroamerica: Avances y tareas Pendientes, Centro de Aesonay, 2004, P.201; Ricardo Saenz de Tejada, Op. Cit., P. 146; Michael F. Fry, Op. Cit., P. 20.

(١٩) Bruce Babbitt, The 1990 National Elections in Guatemala, National Democratic Institute for International Affairs, 1991, P. 52- 53.

(٢٠) Bruce Babbitt, Op. Cit., P. 55; Michael F. Fry, Op. Cit., P. 20.

(٢١) Institute Interamericano de Derechos Humanos, OP. Cit., P. 201.

(٢٢) Kyle Longley, Op. Cit., P. 223.

(٢٣) Corinne Caumartia, Op. Cit., P. 46.

(٢٤) الانقلاب الذاتي: وهي انقلاب دستوري ينفذه رئيس الدولة بعد وصوله الى السلطة بالوسائل القانونية، اذ يقوم بحل او تجاهل السلطة التشريعية ويمنع اعضائها من ممارسة وظائفهم، ويفرض بشكل غير قانوني سلطات استثنائية منها، الغاء دستور الامة، وحل الكونغرس وتركيز السلطة في شخصه وحكم البلاد حكماً ديكتاتورياً. للمزيد ينظر:

Carmen Fernandes Camacho, La falsificacion De las relaciones Publicas en el Autogolpismo latinoamericano: el caso Fujimori, Revistas Historia y Comunicacion Social, Vol. 8, N. 64, 2003, P. 63- 76.

(25) Virgilio Alvarez Aragon and other, Op. Cit., P. 332; Kyle Longley, Op. Cit, P. 223

(26)Instituto Interamericano de Derechos Humanos, Op. Cit., P. 202.

(٢٧) راميو دي ليون كاربيو: وهو سياسي مستقل ورئيس جمهورية غواتيمالا (١٩٩٣– ١٩٩٦)، ولد دي ليون كاربيو في غواتيمالا في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢، درس القانون في جامعة سان كارلوس San Carlos لكنه اكمل دراسته في جامعة رافائيل لانديفار Rafael Landivar، بعد تخرجه كمحامٍ وكاتب عدل متخصص في القانون الدستوري بدأ في تدريس العلوم الاجتماعية والقانونية في جامعته، في عام ١٩٦٧، اثناء ولاية منديز دخل السياسة كمستشار في قسم السوق المشتركة في وزارة الاقتصاد. وفي عام ١٩٦٩ صار دي ليون كاربيو السكرتير الدائم للجنة التعريفات وبعد عامٍ واحد صار سكرتير الجنة الوطنية للتكامل الاقتصادي. شغل منصب الأمين العام لمجلس الدولة (١٩٧٤– ١٩٧٨)، والمستشار القانوني (١٩٧٨– ١٩٨١)، والمدير العام لجمعية السكر الغواتيمالية (١٩٨١– ١٩٨٣). وفي عام ١٩٨٣ شارك دي ليون رسمياً في السياسة وشارك ابن عمه كاربيو نيكول في تأسيس حزب اتحاد المركز الوطني Union Nacional de Centro (UNC) وهو حزب يمين وسط او يمين معتدل قائم على الليبرالية الاجتماعية ومحاربة

الاستبداد الذي عاث الدولة خراباً، صار ليون الأمين العام للحزب، وعضو في الجمعية التأسيسية (ANC) بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٥ كان ليون مرشحاً لمنصب نائب الرئاسة لكنه لم ينجح، وفي عام ١٩٨٨ استقال ليون من الامانة العامة لحزب UNC وترك النشاط الحزبي وادار معهد التربية المدنية والسياسية، وفي تشرين الاول ١٩٨٩ عينه الكونغرس محامياً لحقوق الانسان، وعندما وقع الانقلاب الذاتي لسيرانو في ٢٥ أيار ١٩٩٣، انتخب الكونغرس ليمون رئيساً للجمهورية للمدة المتبقية من ولاية سيرانو وهي عامين ونصف (١٩٩٣– ١٩٩٦). للمزيد ينظر:

Cobertura informative hasta https://WWW.Cidob.org/Content/pdf/5091

([28])Virgilio Alvarez Aragon and other, Op. Cit., P. 332.

([٢٩]) جمعية المجتمع المدني ASC: هيئة استشارية تمثل مختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي اذ ضمت جمعية المجتمع المدني ممثلين من عشر قطاعات يمثلون اكثر من ١٠٠ منظمة في جميع انحاء غواتيمالا، مثل القطاعات الدينية والنقابات الشعبية، والاحزاب السياسية، وقطاع المايا، والمنظمات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، مراكز البحوث ومنظمات حقوق الانسان ووسائل الاعلام. باستثناء القطاع الخاص وهو الذي رفض المشاركة. للمزيد ينظر:

Laurie A. Gagnon, A Story of Communication, Power and Vision Bringing Guatemala Civil Society into the National Decision- Making Process, Master of Arts in Law and Diplomacy Thesis Submitted, Tufts University, 2008, P, 5.

([٣٠]) المجتمع الدولي: تشكل المجتمع الدولي خلال الاتفاقية الموقعة في ولاية مكسيكو سيتي في المكسيك في كانون الثاني ١٩٩٤، كان الدعم الدولي لعملية السلام اساسياً في مرحلتي الاعداد والتفاوض والتنفيذ، تم انشاء المجتمع الدولي بناءً على طلب الاطراف، والدول الصديقة لعملية السلام في غواتيمالا مكونة من: ((كولومبيا والولايات المتحدة والمكسيك والنرويج واسبانيا وفنزويلا)). كجزء من التفاوض بين حكومة غواتيمالا والوحدة الثورية الوطنية. للمزيد ينظر:

Centro de Estudios de Guatemala, Op. Cit., P. 18.

([٣١]) لجنة التوضيح التاريخي (CEH): وهي اللجنة التي تشكلت من خلال اتفاقيات أوسلو في حزيران ١٩٩٤، لتوضح بكل موضوعية وإنصاف وحيادية انتهاكات حقوق الانسان، واعمال العنف والابادة الجماعية والمجازر المرتكبة ضد السكان الاصليين في غواتيمالا خلال المواجهة المسلحة بين الثوار الغواتيماليين والحكومة، كان تشكيل لجنة التوضيح التاريخي واحدة من اصعب المهام التي واجهت الاتفاقيات بسبب مقاومة الجيش لها، خوفاً من تقديمهم للعدالة على ما ارتكبوه من جرائم وحشية بحق سكان المايا. للمزيد ينظر:

Centro De Estudios De Guatemala (CEG), Op. Cit., P. 19.

([٣٢]) Duilia Mora Turner, Violent Crime in Post- Civil War Guatemala: Causes and Policy Implications, Submitted in Partial fulfillment of the Requirements for the degree of Master of Arts in Security, University of Hawaii, 2005, P. 56; Maria Baldwin, Op. Cit., P. 88; Centro De Estudios De Guatemala (CEG), Op. Cit., P. 17.

([٣٣]) Ricardo Saenz de Tejada, Op. Cit., P. 181.

([٣٤]) Centro De Estudios De Guatemala (CEG), Op. Cit., P. 17.

([٣٥]) Virgilio Alvarez Aragon and other, Op. Cit., P. 335- 336.

(٣٦) Corinne Caumartin Op. Cit., P. 46- 47.

(٣٧) Centro de Estudios de Guatemala (CEG), Op. Cit., P. 19.

(٣٨) Centro de Estudios de Guatemala (CEG), Op. Cit., P. 19- 20.

(٣٩) Instituto Interamericano de Derechos Humanos, Op. Cit., P, 203.

(٤٠) الجبهة الديمقراطية الجديدة لغواتيمالا FDNG: وهي منظمة يسارية ديمقراطية شكلتها المنظمات الشعبية للمايا في عام ١٩٩٥، تضم مجموعات تمثل نقابات العمال والفلاحين والمجتمعات الدينية والجمعيات المهنية والاحزاب السياسية، ولدت هذه المنظمة كنتاج لوحدة الشعب الغواتيمالي الذي قرر محاربة القمع من اجل الحق في الحياة، شاركت هذه المنظمة في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٥، فاز منها ستة مرشحين للكونغرس ((بما في ذلك امرأتان من المايا)) وصارت هذه المنظمة القوة الرئيسية لليسار الغواتيمالي. للمزيد ينظر:

Susan Eva Eckstein and Timothy P. Wickham - Crowley, What Justice? Whose Justice? Fighting for Fairness in Latin America, University of California Press, London, 2003, P. 272.

(٤١) Ricardo Saenz de Tejada, Op. Cit., P. 182.

(٤٢) الفارو ارزو انريكي يريجويين: وهو رئيس غواتيمالا من ١٤ كانون الثاني ١٩٩٦– ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، وهو رجل اعمال وسياسي ولد في ١٤ اذار ١٩٤٦ في غواتيمالا، في عام ١٩٦٣حصل على بكالوريوس العلوم ودبلوم الادب، ثم درس العلوم الاجتماعية والقانونية في جامعة رافائيل لانديفار Rafael Landivar وتخرج منها في عام ١٩٧٠، ارتبطت مسيرته المهنية قبل العمل السياسي بالأعمال في قطاعات السياحة والقطاعات التجارية والصناعية، فضلاً عن الادارة العامة. بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١ ادار ارزو معهد السياحة في غواتيمالا (INGUAT) خلال نظام الجنرال لوكاس جارسيا. ثم فاز في انتخابات رئاسية بلدية مدينة غواتيمالا بدعم من الحزب الديمقراطي المسيحي DCG، وحزب التجديد الوطني PNR، لكن الغيت الانتخابات نتيجة الانقلاب الذي نفذه الجنرال ريوس مونت في اذار من عام ١٩٨٢، ثم عرضت علية الحكومة العسكرية منصب رئيس البلدية وهو ما رفضه ارزو. وفي عام ١٩٨٥ مع عودة النظام الدستوري، شكل ارزو ورجال الاعمال والمهنيون الليبراليون اللجنة المدنية للخطة الوطنية المتقدمة PAN، كحزب سياسي بهدف الفوز في الانتخابات البلدية والتي حصل فيها على حوالي ٧٦٠٠٠ صوتاً مما سمح له بتولي المنصب لمدة خمس سنوات، وفي عام ١٩٩٦ فاز ارزو في منصب رئاسة جمهورية غواتيمالا، ووقع اتفاقيات السلام التي انهت اكثر من ثلاثة عقود من الحرب الاهلية في غواتيمالا. للمزيد ينظر:

Sociedsdes Europeas, Biografias Lideres Politicos, America Central y Caribe, Guatemala, Alvaro Arzu Yrigoyen, 2019, P. 1- 7.

(٤٣) Virgilio Alvarez Aragon and other, Op. Cit., P. 337.

(٤٤) Instituto Interamericano de Derechos Humanos, Op. Cit., P. 203.

(٤٥) Institute Interamericano de Derechos Humanos, Op. Cit ., P. 203.

(٤٦) Centro de Estudios de Guatemala (CEG), Op. Cit., P. 20- 21; Corinne Caumartin, Op. Cit., P. 51.

(٤٧) Michael F. Fry, Op. Cit., P. 21.